الفصـــل الثانـــي

الأميـــــــــة في مصـــــــــر

الفصل الثاني

التعليم والأمية في مصر

لم تعد قضية التعليم كبوابة للتقدم والنهضة محل جدل أو شك. وتشير خبرات الدول إلي أن عمليات التنمية أو التحديث الناجحة قد بدأت بالتعليم. ومن هنا فإن قضية تطوير التعليم أصبحت ذات أولوية دائمة في برامج وسياسات كل البلدان، ليس فقط الدول الساعية للتنمية، بل ربما تحظى بقدر أكبر من الأهمية في الدول المتقدمة حتى تحافظ على مستوى تقدمها.

١. ملامح السكان والتعليم في مصر

١. ١. السكـــــان

١. الشباب في الفئة العمرية "١٨- ٣٥ سنة": ارتفعت نسبة ذكور الحضر من ٧,٢% عام ٢٠٠٦ إلى ٨,٢% عام ٢٠١٣، ونسبة إناث الحضر من ٧,٣% عام ٢٠٠٦ إلى ٨,٣% عام ٢٠١٣، ويلاحظ نفس النمط لكل من الذكور والإناث في الريف خلال نفس الفترة.
٢. ارتفعت نسبة كبار السن لكل من الذكور والإناث لتصل نسبة الإناث إلى ٧,٥% عام ٢٠١٣.

١. ٢. التعليـــــم

١. حدث انخفاض لنسبة الأمية على المستوى الإجمالي من ٣٠,١% عام ٢٠٠٧ إلى ٢٥,٩% عام ٢٠١٣، وأيضاً نسبة الإناث من ٣٨,٣% إلى ٣٣,٥% خلال نفس الفترة.
٢. تبين انتشار الأمية بصورة كبيرة بين الإناث ٣٢,٥% مقارنة بالذكور ١٧,٦% عام ٢٠١٢.

٣. سجلت محافظة دمياط أقل مؤشر للتكافؤ بين الجنسين من حيث الأمية ١،٥، بينما سجلت محافظة الاسماعيلية أعلى مؤشر للتكافؤ ٢،٧ يليها المنوفية ٢،٢ ثم الغربية ٢،١.

٤. أعلى نسبة لمن تم محو أميتهن بين الإناث في محافظتي أسوان وقنا ٨٣,٤%، ٧٣,٨% على التوالي، وأقل المحافظات في محو أمية الإناث السويس ٩,٦% ومطروح ٨,١% للعام الدراسي ٢٠١١/ ٢٠١٢.

٥. ارتفعت نسب التسرّب من التعليم للإناث في المرحلة الإبتدائية من ٠,٣% إلى ٠,٥% خلال الفترة من ٢٠٠٤- ٢٠١٢، كما ارتفعت من ٢,٧% إلى ٥,٨% في المرحلة الإعدادية عن نفس الفترة (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٤).

٢. أزمة التعليم في مصر

لاشك أن النظام التعليمي في مصر يعاني من أزمة كبيرة تجعله عاجزاً عن مواجة متطلبات العصر، مما يهدد مستقبل الوطن، وهو ما يؤكده كتاب الدكتور حسين كامل بهاء الدين "التعليم والمستقبل" الذي يشخّص فيه حال التعليم في مصر، حيث كان أكثر من نصف المدارس لا يصلح للحفاظ على الحد الأدنى للكرامة الإنسانية، فآلاف المدارس آنذاك ليس بها دورات مياه ومبانيها آيلة للسقوط وبعضها دون نوافذ أو أبواب وتحتاج إلى معامل ومكتبات وأماكن لممارسة الأنشطة. ومع انعكاسات وتداعيات الانفجار السكاني والتزايد الهائل في أعداد التلاميذ تم تحميل الفصول الدراسية فوق طاقتها وصلت أحياناً إلى مائة تلميذ، وتعددت الفترات بحيث لم يكن الزمن الذي يقضيه التلميذ في مدرسته يتجاوز ساعتين أو ثلاث ساعات يومياً. والمحصلة النهائية أن تدهورت أوضاع المدارس بشكل خطير مما أحدث تأثيراً سلبياً على كل مكونات المنظومة التعليمية من مناهج ومعلمين.

وفي دراسة للدكتورة "منى البرادعي" عن التعليم والتنمية قدمتها في جمعية النداء الجديد مايو ٢٠٠٤ إشارات إلى عدم قدرة التعليم على الإسهام الإيجابي في رفع إنتاجية المتعلم حيث لم تزداد الإنتاجية إلا بمعدل ٢,٨% لكل سنة دراسية إضافية، وإلى تدني مساهمة التعليم في تحقيق نمو اقتصادي، وانخفاض معدلات التشغيل للمتعلمين، وعدم قدرة التعليم على الإقلال من الفقر وتحسين توزيع الدخل. وهكذا يتضح أن انخفاض جودة التعليم كانت

سبباً في عدم إسهام التعليم في التنمية بالقدر المطلوب، الأمر الذي استلزم العمل بسرعة وبكل السبل من أجل تحسين جودة التعليم وكفايته.

وقد فرضت وزارة التربية والتعليم منذ الثمانينيات- في محاولة للتغلب على انخفاض ميزانيتها- رسوماً إجبارية في كل مراحل التعليم. وبالإضافة إلى هذه الرسوم هناك نفقات أخرى تتحملها الأسر مثل أسعار المستلزمات التي يحتاجها الطالب من ملابس وكتب وكراسات وأقلام... إلخ. وتجدر الإشارة إلى أن الأسعار قد ارتفعت خلال هذه الفترة مقاسة بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنسبة ٣٧١,٥% في الحضر و ٣٥٥,٦% في الريف، ناهيك عن نفقات مجموعات التقوية بالمدارس ونفقات الدروس الخصوصية التي أصبحت ضرورة تقريباً لتحقيق النجاح بسبب انخفاض كفاءة النظام التعليمي.

وقد أثبتت الدراسات أن ٢٨,٥% من تلاميذ المرحلة الابتدائية مقيدون في دروس التقوية بالمقارنة بـــ ٨٤,٨% في المرحلة الإعدادية. أما الدروس الخصوصية، فقد قدر أن ٣٦,٤% من تلاميذ المرحلة الابتدائية يتلقون دروساً خصوصية مقابل ٦٣,١% في المرحلة الإعدادية، وفي الثانوية العامة تصل نسبة تلك الدروس إلى ٩٣%. كما تبين أن أكبر عبء للإنفاق يتمثل في الدروس الخصوصية، تليها الملابس ثم الرسوم المدرسية والكتب وأخيراً مجموعات التقوية. كما أشارت الدراسات الميدانية والمسوح التي أجريت حول عمالة الأطفال والتسرّب من التعليم أن أهم أسباب التسرب ترتبط بالفقر وارتفاع تكلفة التعليم والرغبة في الحصول على دخل للأسرة من ناحية، وبالتجربة السلبية في التعليم من ناحية أخرى.

وفى تقرير للبنك الدولي عام ١٩٩١ بعنوان "تخفيف حدة الفقر خلال التكيّف الهيكلي" إشارة إلى أن التعليم كان عاملاً قوياً من عوامل الحراك الاجتماعي خلال الفترة الناصرية، لكن معدلات النمو المرتفعة لم تسفر عن استيعاب كل الأطفال في سن التعليم، وكان ذلك مصدراً هاماً لزيادة أعداد الأميين. ولم يتوقف الأمر عن قصور إمكانات الاستيعاب وإنما كانت آلية التسرّب، حيث يقدر التقرير معدلات التسرب في الخمس سنوات الأخيرة ما قبل ١٩٨٩ بما يتراوح ما بين ١٠ و ١٥% وأن هذه الفئة من الأطفال المتسربين ينتمون إلى الفئات الأكثر فقراً في المجتمع. وقد انتهى باحثون بالبنك الدولي إلى أن هناك علاقة ارتباط قوي ما بين الفقر والمستويات المتدنية من التعليم بما في ذلك الأمية بطبيعة الحال،

حيث أوضح التقرير طبقاً لأرقام عام ١٩٨٦ أن نسبة كل من الفقراء وشديدي الفقر في الريف المصري كانت تمثل ٣٧% يرادفهم ٦١% من الأميين، وفي الحضر كانت النسبة ٣٣% يرادفهم ٣٥% من الأميين. ويخلص التقرير إلى أن ٧٠% من الأسر لايتجاوز تعليمهم المرحلة الابتدائية وما يخصّهم من الإنفاق العام على التعليم لا يتجاوز ٢٠% فقط، بينما وجد أن ١٠% من أسر المجتمع ذات الدخول العالية تستفيد من ٥٠% من الإنفاق على التعليم وهو نصيب التعليم العالي، وبذلك فهناك اختلالات توزيعية في الإنفاق وانحياز لصالح الأغنياء على حساب الفقراء.

وفي ظل هذه السياسات يعجز عدد كبير من أبناء الفقراء عن الدخول إلى المدرسة كما أن نسبة لا يستهان بها منهم ما تكاد تلحق بالمدرسة حتى ترسب أو تتسرب لأن الفقر يحول بينها وبين الاستمرار في التعليم بنجاح، ثم أن أبناء الفقراء الذين يتمكّنون من الاستمرار حتى التخرج من التعليم- بالرغم من أنهم قلّة- فهم لا يجدون فرص عمل حقيقية تساعدهم على مجابهة الفقر مما يضطرهم للعمل في مهن لا تتناسب مع مؤهلاتهم وبأجور منخفضة.

ويمكن تلخيص مدى التدهور الذي وصل إليه التعليم بالإشارة إلى المشكلات الآتية:

١. تردّي الكفاءة الداخلية بما يعني عدم الوصول إلى الاستيعاب الكامل وارتفاع معدلات التسرب وانخفاض نسب النجاح.
٢. قيام أسلوب التدريس على التلقين من جانب المعلم، وعلى الحفظ والاستظهار من جانب التلميذ.
٣. تدني المكانة الاجتماعية لوظيفة المعلم وانخفاض العائد المادي لوظائف التعليم.
٤. ارتفاع كثافات الفصول الدراسية وعدم توفر التجهيزات والمستلزمات التعليمية.
٥. عدم توفر المرافق التعليمية من معامل ومكتبات وأماكن لممارسة الأنشطة التربوية بعدد كبير من مدارس التعليم الرسمي.
٦. تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية وضعف أساليب التعليم.
٧. انخفاض معدلات التدفق بين مراحل التعليم وتدني مستوى مراحله مما يؤدي إلى وجود خلل بين مخرجات التعليم العام ومتطلبات التعليم العالي.
٨. الارتفاع النسبي للالتحاق بالفروع الأدبية للتعليم.

٩. عدم ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات النشاط الاقتصادي وتعايش الندرة والوفرة في مجالات مهنية معينة وتفشي البطالة ونقص التشغيل كمظاهر اختلال جوهرية بين نواتج التعليم وسوق العمل (فرج، ٢٠٠٨).

٣. برامج محو الأمية في مصر

هناك العديد من برامج محو الأمية في مصر منها:

١. برنامج الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.
٢. أساليب وصيغ غير تقليدية تستخدمها الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.
٣. برنامج ذوي الاحتياجات الخاصة لمحو الأمية الذي تنفذه الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.
٤. برنامج المجلس القومي للطفولة والأمومة لمحو الأمية.
٥. برنامج المؤسسة الثقافية العمالية لمحو الأمية.
٦. برنامج القناة الفضائية التعليمية لمحو الأمية.
٧. برنامج محو الأمية في وزارة الدفاع.
٨. برنامج محو الأمية في وزارة الداخلية.
٩. برنامج الهيئة القبطية الإنجيلية لمحو الأمية.
١٠. برنامج لجنة الروتاري الدولية لمحو الأمية.

٣. ١. منهج "أتعلّم أتنوّر"

هو المنهج القومي لمحو الأمية بمصر، وتم تطبيقه من أول أغسطس ١٩٩٦. ويتكون المنهج من ثلاثة كتب: الكتاب الأول يمثل مرحلة الأساس لاكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب ويستغرق تدريسه أربعة أشهر، الكتاب الثاني ويمثل مرحلة تثبيت وصقل للمهارات السابقة ويستغرق تدريسه ثلاثة أشهر، الكتاب الثالث يمثل مرحلة الانطلاق في التعامل مع هذه المهارات واستخدامها في تسيير الشئون اليومية والحياتية، ويدرس في شهرين إلا أن هذا الكتاب لم يتم تدريسه.

ويحتوي المنهج على موضوعات ثقافية متعددة: اجتماعية وصحية وبيئية وسياسية ودينية وجغرافية وتاريخية، ويحقق للدارس القدرة على استمراره في التعلم لمرحلة مابعد الأمية. والملاحظ في هذه الكتب أنها تدور حول عدد من المحاور التي تتصل بحياة الأمي وواقعه وتساعده على فهم مشكلات مجتمعه، ولذلك فهي تركز على التوعية الصحية والبيئية وتنظيم الأسرة، وحق الإنسان في الانتخاب والتعليم وتكوين أسرة، وتكسبه اتجاهات صحيحة مثل ترشيد استخدام الأدوية والتوعية بالأمراض الشائعة، وتحسين سلوكه بصفة عامة، وتدريبه على تولي المسئولية في حياته العملية مثل قراءة أوراقه الشخصية وكتابة الرسائل وملء البيانات لطلب وظيفة أو طلب وحدة سكنية أو التعريف بكتابة المستندات أو غير ذلك، وكلها تؤدي إلى تحرير الدارس من جهله بالأشياء من حوله وتساعده على أن يمسك بزمام حياته وبالتالي تحرّره من التبعية.

٣. ٢. منهج "زهرة تقرأ وتكتب"

وهو برنامج المجلس القومي للطفولة والأمومة لمحو أمية الطفل والمرأة في القرية. يتكون الكتاب المستخدم في تدريس اللغة العربية من جزئين بعنوان "زهرة تقرأ وتكتب" يستهدفان معاً تمكين الدارسات من استخدام المهارات الأساسية في القراءة والكتابة وتوظيفها في مختلف مناشط الحياة من خلال ٦٢ درساً. يقع المنهج المستخدم في الرياضيات في مستويين تحت عنوان "احسب وتقدم"، ويستكمل هذا المنهج بكتب الثقافة العامة وهي خمسة كتب أدلة للمعلم وهي دليل الثقافة الصحية ودليل الثقافة الزراعية ودليل الثقافة الوطنية والاجتماعية ودليل الثقافة البيئية ودليل التربية البدنية (شكل ٢).

٣. ٣. منهج تعليم الكبار المتعددة الأغراض بحلوان

أنشئ هذا المركز بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم واليونسكو عام ١٩٧٨ ثم انتقلت تبعيته إلى الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار. ويهدف المركز إلى الربط بين التعليم والتدريب المهني للمتسربين والمتسربات والذين حرموا من التعليم، مع ربط التعليم مهنياً بما يتلاءم وقدرات الدارسين ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي. وبالمركز مجال مهني للإناث يركّز على الاقتصاد المنزلي والتفصيل والحياكة والتريكو الآلي وأشغال

الإبرة والصناعات الغذائية، ومجال مهني للرجال يركّز على النجارة ودهانات الأخشاب والسباكة والكهرباء.

٣. ٤. مناهج التعلم الذاتي

وذلك بطبع دروس محو الأمية على شرائط تسجيل وتوزيعها مع الكتب ومستلزمات العملية التعليمية مجاناً لتشجيع التعلم الذاتي داخل القرية ولمواجهة عدم انتظام الدارسين وتسربهم من فصول محو الأمية.

٣. ٥. مناهج التعليم من بُعد

كانت هناك دروس تقدم من خلال القناة الفضائية لمحو الأمية، إلا أن هذه القناة توقفت عن العمل في الوقت الراهن، أيضاً كان هناك استخدام القنوات التليفزيونية والإذاعات المحلية التي تغطي قرى مصر في أوقات متعددة تتيح بدائل الزمان والمكان للدارسين، من خلال تجهيز مراكز مشاهدة جماعية للأميين وتعيين ميسر من ذوي الخبرة لكل مركز وتوزيع الكتب والكراسات مجاناً لمن يسجل اسمه لمتابعة الدروس.

٤. المناهج الحديثة في محو الأمية

٤. ١. تكامل الخدمة الصحية والاجتماعية مع الخدمة التعليمية

وذلك عن طريق توفير الخدمة الصحية للدارسين وتوقيع الكشف الطبي عليهم دورياً وإصدار بطاقة صحية لكل دارس، أيضاً توعية الدارسين بحقوقهم كمواطنين من خلال أنشطة يتعرفون بها على حقوقهم وكيفية الحصول عليها، كاستخراج بطاقة شخصية، وإجراءات استخراج شهادة الميلاد، والأوراق الضرورية الأخرى للدارس كفرد في المجتمع.

٤. ٢. دمج المحتوي الثقافي بمناهج محو الأمية

وذلك من خلال تقديم بعض الموضوعات الخاصة بالثقافة الصحية ضمن المحتوى التعليمي الذي يقدم للدارسين مثل الصحة العامة، والإسعافات الأولية، والتغذية الصحيحة،

والتنشئة السليمة للأطفال، والحمل والأمومة، وغيرها من الموضوعات التي تهم الدارسين وخاصة السيدات، كما يتم التدريب على تحويل هذه الموضوعات إلي أنشطة تمارسها المعلمات والدارسات في مراكز تعليم الكبار من أجل ممارسة السلوك الصحي السليم وتنمية التوجه الإيجابي نحو الاهتمام بصحة الإنسان عموماً.

٤. ٣. نوادي الكبار كبديل عن فصول محو الأمية

وذلك بالتخلي عن فصول محو أمية الكبار بمسماها وصورتها التقليدية للكبار واستخدام المقاهي الكبرى في الأحياء الشعبية والتي تعد ملتقى للباعة الجائلين والحرفيين وجعلها مراكز للتعلّم فتكون نوادي الكبار أكثر جذباً للدارسين.

٤. ٤. برامج التثقيف المهني

وذلك بدفع حزمة من البرامج التثقيفية في شتي المجالات الصحية والبيئية والزراعية وغيرها بهدف زيادة الوعي وإدماج الدارسين بالمجتمع ليكونوا أعضاءً فاعلين، مع زيادة دافعيتهم للالتحاق بالفصول.

٤. ٥. المدخل المنظومي ومحو الأمية

المدخل المنظومي هو طريقة حديثة للتعليم والتعلم بحيث تضمن ترابط المفاهيم والعناصر بصورة تؤدي إلى تكوين شبكة معرفية مترابطة تبقى في الذاكرة الطويلة للدارس بطريقة تساعد على سهولة استرجاعها واستخدامها بكفاءة. فيهتم هذا المدخل بمحو الأمية عند المستويات العليا للتعلم وصولاً لإنماء القدرة على التفكير المنظومي الشامل الذي يعتبر من أهم متطلبات إعداد المواطن في عصر العولمة الذي يعيش فيه الأميون والمتعلمون معاً.

٤. ٦. الفصول الحقلية لتعليم الكبار

تقوم فكرة الفصول الحقلية على تضافر جهود الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، مع جهود الجهات الحكومية في المناطق الريفية لتقديم برنامج لمحو الأمية في

أقرب مكان لإقامة الدارس الريفي "في أرضه وفي حقله" مع تقديم خدمات الإرشاد الزراعي والتوعية البيئية للدارس، وتنمية مهاراته الحياتية والوظيفية بما يساهم في نشر وتطبيق التقنيات الزراعية الجديدة، ومن ثم نجاح عملية التنمية الريفية.

٤. ٧. استخدام الحاسوب في محو الأمية

وذلك بالتعاون مع وزارة الاتصالات والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP والمجلس القومي للمرأة. ويستهدف المشروع الارتقاء بقدرات المستهدفين من برامج محو الأمية عن طريق تدريس منهج محو الأمية "أتعلّم أتنوّر" باستخدام تكنولوجيا الأقراص المدمجة CDs المعتمد على الحاسوب. ويتضمن تنفيذ المشروع عدة مراحل هي مرحلة الدراسة، وإعداد المادة التعليمية، وإعداد وتصميم وإنتاج البرنامج، واختيار وإعداد وتدريب المعلمين "الميسرين"، وأخيراً مرحلة التجريب والتقييم.

٤. ٨. برنامج مشروع رعاية الأطفال العاملين في منطقة الدويقة/ منشية ناصر

يستخدم المشروع تقنيات حديثة لتعليم الأميين عبارة عن CD وأشرطة فيديو عليها حلقات تعليمية بصورة تمثيلية درامية، وفي نهاية كل حلقة تدريبات في اللغة العربية والحساب والمهارات الحياتية. وقد بدأ البرنامج في إبريل ٢٠٠٥. وبعد حصول الدارس على شهادة محو الأمية بهذا البرنامج وتمهيداً لمواصلة التعليم، فإنه يدرس ما يسمى بالمناهج الإثرائية- التي أعدها مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس- تمهيداً لالتحاقه بالصف الأول الإعدادي.

٤. ٩. المشروع المصري المتكامل للتدريب على محو الأمية

يعد هذا المشروع امتداداً للمشروع المصري البريطاني الذي تم بالتعاون بين الحكومتين المصرية والبريطانية بهدف رفع مستوى التعليم في مصر، وكان تمويله من قِبل وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة DFID تحت إدارة المجلس الثقافي البريطاني بالاشتراك مع الهيئة العامة لتعليم الكبار، وتم تنفيذه في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨.

وقد هدف المشروع إلي الإسهام في رفع كفاءة خدمة محو الأمية في مصر بالتعاون مع الهيئة عن طريق تقوية وتعزيز قدراتها وإمدادها ببرنامج تعليمي مجتمعي هادف. وقد تم تنفيذ المشروع في ست محافظات هي: قنا- المنوفية- الفيوم- بني سويف- أسوان- المنيا. وكان للمشروع مخرجات ناجحة في عدة مجالات هي البحث وتنمية الموارد البشرية وتطوير وإنتاج مواد تعليمية وأيضاً التنمية المجتمعية (وينريد، ٢٠١١).